للقطاعات الإنتاجية الأخرى وتطويرها، أمراً مجدياً وملائماً، وهذا ما تسعى إليه العديد من الدول المتحررة في البلدان النامية التي تطمح لإدخال الصناعة والتحول بمجتمعاتها من زراعية إلى زراعية ـ صناعية منتجة، تتحرر تدريجياً من التبعية الإقتصادية التي فرضها الإستعمار ثم الإستعمار الجديد.

ولكن في ظروف الضفة والقطاع، فإن الأمور تختلف كلياً، فالإنخفاض في نصيب القطاع الزراعي من مجمل الإنتاج القومي حدث في ظل ركود وتراجع فروع الإنتاج الأخرى أيضاً، خاصة الصناعة، التي لم يتعد نصيبها من مجمل الانتاج القومي في الضفة الغربية عام ١٩٨٠ معدل ٥,٣٪ وفي قطاع غزة ٦,٦٪، بينما كان نصيب التجارة والمواصلات والخدمات بكافة أنواعها في ذلك العام في الضفة ٣٥,٥٪ وفي القطاع ٣١,٧٪. في حين وصل نصيب الأموال القادمة من الخارج في الضفة للعام نفسه إلى ٢١,٤٪ وفي القطاع ٣٦,٤٪ من مجمل الإنتاج القومي.

تبين هذه الأرقام أن إنخفاض نصيب القطاع الزراعي في مجمل الإنتاج الوطني يعود الى تدهور القطاع الزراعي وليس الى نمو القطاعات الإنتاجية الاخرى، وهي سياسة مخطط لها، حيث فرض الاحتلال الصهيوني التبعية الإقتصادية على اقتصاد المناطق المحتلة، وبالذات في قطاعي الصناعة والزراعة، فقد تحولت المناطق المحتلة إلى سوق إستهلاك واسع للمنتجات الصناعية والزراعية الإسرائيلية، المدعومة من قبل الدولة، في الوقت الذي يمنع فيه دخول الإنتاج العربي الفلسطيني من المناطق المحتلة، الزراعي والصناعي، إلا بتصاريح خاصة، مما وجه ضربة شديدة للإنتاج المحلي الذي لم يعد بمقدوره منافسة الإنتاج العبري المدعوم. ونتيجة لهذه السياسة المطبقة، كانت واردات المناطق المحتلة من اسرائيل (ما عدا القدس التي لا تدخل في الاحصائيات الرسمية) عام ١٩٨١ تعادل ٨٩,٦٪ من مجمل واردات الضفة والقطاع في ذلك العام أما صادرات المناطق المحتلة (ما عدا القدس) إلى إسرائيل في ذلك العام فقد كانت تعادل ٧٢,١٪ من مجمل صادراتها. وقد بلغ حجم ما استوردته المناطق المحتلة من منتجات زراعية من اسرائيل في العام نفسه ١٣,٦٪ من مجمل الواردات من إسرائيل، كما بلغ حجم الصادرات الزراعية إلى اسرائيل ١٥,٧٪ من حجم صادرات المناطق المحتلة إلى إسرائيل.[٥]

ويلاحظ في هذا الصدد أن واردات المناطق المحتلة من إسرائيل هي، بصورة رئيسة، من تلك الفروع الإنتاجية الرئيسة في الزراعة كالخضار والفواكه ومشتقات الإنتاج الحيواني. أما الصادرات

الزراعية فانها من تلك الفروع الإنتاجية الزراعية التي تتم بناء على طلب الإقتصاد الإسرائيلي الزراعي، وحسب توصيات خاصة منها، مثل تلك التي تدخل في صناعة الزيوت النباتية أو الأدوية كالسمسم والبصل والتبغ، أو تلك التي تتطلب أيدي عاملة كبيرة لا يتحملها الإقتصاد الإسرائيلي فيعتمد على الإنتاج في المناطق العربية. وقد أدى ذلك إلى ضرب فروع إنتاج زراعية هامة في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا وقد وصلت قيمة ما استوردته الضفة والقطاع من منتجات زراعية من إسرائيل ما يعادل ٢٥,٧٪ من قيمة المنتجات الزراعية في هذه المناطق لعام ١٩٨١[٦]. ولهذا الرقم دلالته الكبيرة، فالضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت تشكل مصدر إنتاج زراعي يكفي الإستهلاك المحلي ويذهب منه جزء للتصدير، أصبحت في ظل حركة الجسور التي تواجه الكثير من عقبات التصدير الى الخارج، تتعرض لمنافسة شديدة من إنتاج إسرائيلي تصل قيمته ربع قيمة مجمل الإنتاج الزراعي ككل في المناطق المحتلة.

يبين جدول (رقم ٣) المعدل السنوي لإستهلاك أهم المنتجات الزراعية للفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١)، فيشير الى أن ٢٦,٢٪ من الخضروات المستهلكة في الضفة الغربية والقطاع مستوردة من إسرائيل، وأن ٥٩,٩٪ من الفواكه والبطيخ المستهلك في المناطق المحتلة مستورد من إسرائيل، كما نلاحظ في الوقت نفسه أن ٦٢,٧٪ من حاجة القدس العربية من الخضروات والفواكه هي من السوق الاسرائيلي، وكذلك فإن ٥١,٦٪ من حاجة قطاع غزة أيضاً يتم استيراده من السوق الاسرائيلي[٧].

والأمر المقلق في هذا المجال أن الإستيراد من إسرائيل للخضار والفواكه هو في ازدياد مستمر كل عام، على حساب الإنتاج المحلي، وبشكل خاص من الخضروات التي إرتفع إستيرادها من ٣٤ ألف طن عام ١٩٧٨/١٩٧٧ إلى ٤٢ ألف طن تقريباً عام ١٩٨١/١٩٨٠[٨]. مما يشكل مؤشراً خطيراً في العلاقة بين الانتاج المحلي والواردات، حيث يمثل الإنتاج الإسرائيلي منافساً لدوداً للإنتاج المحلي.

ب ـ إنخفاض في الإنتاج الزراعي: إن متابعة جداول الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة (رقم ٤ و ٥)، تبين أن هناك تذبذباً في الإنتاج، حيث تعاني المحاصيل الرئيسية من منافسة الإنتاج الإسرائيلي، وبالتالي إنخفاض إنتاج بعضها. فقد انخفض انتاج الحبوب في الضفة بمعدل ٤١٪ خلال العقدين الماضيين، وكذلك البطيخ والشمام الذي انخفض انتاجه بمعدل ٦٦,٧٪ لنفس